تحرك عاجل

إخلاء سبيل هوما هودفار عقب القيام بحملة دولية

أُفرج عن أستاذة علم الإنسان البارزة د.هوما هودفار، التي تحمل الجنسيات الكندية والأيرلندية والإيرانية، في 28 سبتمبر/أيلول، ثم غادرت إيران، مُتجهة جوًا إلى عُمان. فقد كانت محتجزة في الحبس الانفرادي بسجن إيفين في طهران منذ اعتقالها تعسفيًا في 6 يونيو/حزيران.

لقد أُفرج عن سجينة الرأي البالغة من العمر 65 عامًا **هوما هودفار**، والتي تحمل الجنسيات الكندية والأيرلندية والإيرانية في 28 سبتمبر/أيلول، من سجن إيفين بطهران، حيث قامت منظمة العفو الدولية بحملات لمساندتها منذ اعتقالها في 6 يونيو/حزيران؛ ثم سافرت هوما هودفتر جوًا في اليوم ذاته إلى مسقط بعُمان. وصرح المتحدث باسم السلطة القضائية غلام حسين محسني إيجيل لصحفيين، في 28 سبتمبر/أيلول، بأن هوما هودفار قد أُفرج عنها بعد دفعها كفالة مالية قدرها خمسة مليارات ريال (159,000 دولارًا أمريكيًا). ويُذكر أن أنباء الإفراج عنها قد تسربت في بادئ الأمر، حينما ذكرت إحدى وسائل الإعلام الإيرانية التابعة للدولة تصريحًا أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي، أثناء مؤتمر صحفي الذي يعقده أسبوعيًا، بأن الإفراج عن هوما هودفار قد جاء لـ"دواعي إنسانية، كمرضـ[ها]،" وأنها قد تعود إلى كندا عبر عُمان.

كما صرح بهرام قاسمي بأن وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف، ونظيره الكندي ستيفان ديون، قد التقيا في 21 سبتمبر/أيلول على هامش "الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بنيويورك،" حيثما بحثا "العلاقات المشتركة بين البلدين والقضايا الإقليمية والشؤون القنصلية." وقال إن الاجتماع جاء في إطار خطة ترمي إلى تطبيع العلاقات المتوترة بين البلديّن. ويُذكر أنه لم يكن لكندا أي حضورٍ دبلوماسي في إيران منذ عام 2012، حينما أغلقت سفارتها بطهران. كما صرح رئيس وزراء كندا جاستن ترودو في 26 سبتمبر/أيلول، في بيانٍ له، بأن كندا عملت على نحو وثيق مع عُمان وإيطاليا وسويسرا لضمان الإفراج عن هوما هودفار. كما أقر بتعاون السلطات الإيرانية التي سهلت السبل أمام الإفراج عنها وإعادتها.

ويذكر أن هوما هودفار، التي اشتهرت بأنشطتها الأكاديمية حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والتنمية والسياسات الانتخابية؛ قد جاءت إلى إيران في 11 فبراير/شباط 2016 لزيارة أسرتها، ولإجراء بحثٍ أيضًا حول مشاركة المرأة في الانتخابات منذ عام 1907. واحتُجزت، عقب اعتقالها، داخل الحبس الانفرادي، كما قد استُجوبت دون حضور محامٍ معها. وقد سُمح لها بالجلوس مع محاميها سوى مرة واحدة فقط، وبالاتصال بأسرتها بصورة محدودة للغاية. كما قد رفضت السلطات القضائية إطلاع محاميها على ملف القضية، وأخبرته شفهيًا بأنها قد أُتهمت بـ"نشر دعاية مناهضة للنظام"، و"التعاون مع حكومات معادية." وصرح المُدعي العام بطهران، في 24 يونيو/حزيران 2016، أن قضية هوما هودفار "الجنائية" تتصل بـ"انخراطها بمجالات تتعلق بالحركة النسوية وجرائم ضد الأمن القومي." وقد نشرت منافذ إعلامية تابعة للدولة مقالات ادعت فيها بأنها هي "الوكيل الإيراني لعملية بناء شبكة نسوية." وادعت المقالات أن عملها مع شبكة "نساء يعشن في ظل القوانين الإسلامية" لتعزيز الحركة النسوية ومساواة المرأة بالرجل في البلدان الإسلامية، وكذلك لتعزيز حق المرأة في التحكم بجسدها؛ يهدف إلى "الإخلال بالنظام العام" وإلى "الترويج لتغييرات اجتماعية– ثقافية يمكن أن تمهد الطريق، في نهاية المطاف، إلى...الإطاحة الناعمة لنظام الحكومة الإسلامية." وقد انعقدت محاكمتها أمام الفرع 15 من "المحكمة الثورية بطهران،" ولكن يظل الأمر غير واضح بشأن ما إذا كانت التُهم المنسوبة إليها قد أُسقطت.

واعتبرت "منظمة العفو الدولية" هوما هودفار سجينة رأي، احتُجزت لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد دعت إلى الإفراج عنها فورًا وبدون قيد أو شرط. وحريٌ بالذكر أن "المنظمة" قد حشدت عشرات الآلاف من أعضائها للمبادرة بالتحرك، مما أفضى إلى جمع ما يربو على 50,000 توقيع على عريضة تدعو إلى الإفراج عن هوما هودفار، وبُعث بها إلى السلطات الإيرانية.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات من جانب شبكة التحرك العاجل؛ مع جزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 137/16. ولمزيد من المعلومات:

/https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE13/4787/2016/ar

الاسم: هوما هودفار

الجنس: أنثى